الفساد والمحسوبية وانعدام كفاءة القطاع العام ابرز المشكلات

الاقتصاد العراقي يواجه تحديات جمة بحرب أهلية أم بدونها

بغداد ـ من اليستر بل:

حتى اذا توقفت اعمال العنف في العراق غدا ستظل المشاكل العنيفة التي تعصف بالاقتصاد قائمة. فالفساد متفش والصناعات المملوكة للدولة تفتقر للكفاءة ولم يكن للسيولة الكبيرة المتاحة دور يذكر في مساعدة المواطن العراقي العادي.

ومنذ الغزو في عام 2003 ارتفعت نسبة التضخم ليتراجع مستوى معيشة العراقيين فيما يتعايشون مع التفجيرات والعنف الطائفي الذي يسقط ضحيته مئة قتيل يوميا.

وتقول ندى (33 عاما) التي تعمل مساعدة في معمل تابع لوزارة الصحة بأجر شهري 200 ألف دينار (135 دولارا) «ارتفعت أسعار كل شيء ولكن الاجور لم تتغير».

ورفضت ندى ذكر اسم عائلتها وتضيف انها تمضي أطول وقت ممكن في المنزل نتيجة ارتفاع أسعار البنزين في السوق السوداء وتقول انها توقفت حتى عن الذهاب للعمل.

ويقول سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي العراقي ان الظروف الامنية الصعبة سبب جذري للمشكلة. وأضاف في حديث أدلى به لرويترز في الآونة الاخيرة ان الامن عامل شديد الاهمية.

ويقول عسكريون امريكيون ان العنف الطائفي دفع العراق لحافة الحرب الاهلية وان جهود اصلاح الاقتصاد العراقي لن تجدي دون اعادة الاستقرار. ولكن النجاح في استعادة الامن يتطلب سياسات اقتصادية يمكن ان تساعد على توفير وظائف ورفع مستويات المعيشة وتخفيف حدة الفقر الذي يغذي أعمال العنف.

وقال جيريميه بام المسؤول بالسفارة الامريكية في العراق «اذا حققت تلك التحركات (الامنية) الاخرى شيء من التقدم سيتحول الاهتمام الى الاقتصاد واذا لم نرس الاساس فسرعان ما سيكون ذلك الذريعة الرئيسية لعدم سير الامور بشكل جيد».

ويشير بام لالغاء دائنين غربيين ديون العراق في العام الماضي لتسهيل عودته للمجتمع المالي العالمي على أنه دليل على حدوث تحسن.

كما يلقى العراق مساندة صندوق النقد الدولي الذي وافق على تقديم قرض مشروط قيمته 685 مليون دولار في كانون الاول (ديسمبر) عام 2005 وذكر الصندوق في وقت سابق من هذا الشهر ان العراق لا يزال ماضيا على الطريق السليم. لكن الصندوق انتقد بعنف ارتفاع الاسعار بنسبة 50 بالمئة سنويا وحذر من خطورة تدهور الاوضاع. وتابع «لا يزال التضخم.. مصدر قلق بالغ. مما لا شك فيه ان أعمال العنف المستمرة واضطراب الامدادات في الاقتصاد غير النفطي سيواصلان الضغط على الاسعار».

كما أن الفساد مشكلة أخرى رئيسية. وكشف فحص مالي اجري الاسبوع الماضي تحت اشراف الامم المتحدة عن اخطاء في حساب ايرادات النفط في العراق في العام الماضي بمئات الملايين من الدولارات أو فقد هذه المبالغ. وقال الشبيبي ان هناك انشطة كثيرة في مجال التجارة والتمويل على عكس أنشطة الانتاج وهو وضع غير صحي.

ومنذ سقوط أول قنبلة في الحرب التي اندلعت في عام 2003 هوى الاقتصاد في براثن حالة من الفوضى رغم امتلاك العراق ثالث أكبر احتياطي نفطي وقوة عاملة على درجة عالية من التعليم ووفرة المياه وموارد أخرى ذات قيمة.

وساهمت العقوبات التي فرضت على بغداد بعد حرب الخليج الاولى في تفاقم مثالب النظام الاقتصادي ابان عهد الرئيس السابق صدام حسين الذي يقوم على التحكم المركزي الصارم للدولة.

ويعمل في نقاط العبور موظفون من ست وزارات مختلفة وتحتاج وحدة من الجيش 14 توقيعا اذا ارادت الحصول على وقود من وزارة النفط بدلا من الاعتماد على الامريكيين.

وتريد حكومة رئيس الوزراء الجديد نور المالكي تغيير الاوضاع لكن تعترضها عقوبات هائلة. اذ ينبغي تمرير اي قوانين جديدة من خلال برلمان معاد للتغيير. ورغم وجود ازمة امنية وتراكم كم الهائل من الاعمال التي لم تنجز فقد أخذ البرلمان عطلة لمدة شهر كامل في آب (اغسطس).

ونتيجة لذلك لم يحرز اي تقدم يذكر بشأن اقتراح الحكومة فتح الباب امام الواردات الاجنبية في قطاع الطاقة لتخفيف العجز المزمن في الوقود ومن ثم ارتفعت أسعار البنزين في السوق السوداء.

وتتفاقم حالة الاستياء نتيجة لذلك بل ان بعض الشركات اغلقت ابوابها والبعض الاخر يحاول الاستمرار.

ومنعم الخفجي العضو المنتدب في شركة الامين للتأمين احد رجال الاعمال الذين لم يغادروا بغداد ويواصل التأمين على المنازل والسيارات ضد الحريق والسرقة. وتقتصر زيارات العملاء على سكان الحي او من خلال الانترنت والهاتف.

ولكنه ذكر ان الاسعار لم ترتفع كثيرا ويتكلف التأمين على سيارة عائلية صغيرة حوالي أربعة في المئة من قيمتها سنويا بينما يمكن تغطية شحنات السلع من عمان الى بغداد مقابل دينارين لكل ألف دينار (67 سنتا) بحد أقصى 50 الف دولار.

وعلى الجانب الاخر فانه لا يقترب من العديد من المخاطر ومن بينها اعمال العنف الجارية. وقال «نحن متحفظون جدا في بوالص التأمين لا نؤمن ضد الحرب أو الارهاب. تغطية هذه المخاطر يتطلب اسعارا باهظة جدا لا يطيقها احد».

الاردن سيحاكم قريبا 40 شخصاً بقضية فساد مالي كبرى في القطاع المصرفي

■ عمان ـ يو بي أي: صادق النائب العام لمحكمة أمن الدولة في الأردن على قرار الإتهام في قضية بنك فيلادلفيا للاستثمار على أن يحيلها إلى المحكمة في غضون 10 أيام ليحاكم أمامها نحو أربعين متهماً بعضهم بصفته الشخصية وآخرون اعتباريون لكن عدداً منهم سيحاكم غيابياً.

وأفادت صحيفة (الرأي) الأردنية في عددها الصادر الأربعاء إنه مع احالة القضية إلى محكمة أمن الدولة، تبدأ خطوات إسدال الستار على القضية التي تعد واحدة من أكبر قضايا الفساد في الجهاز المصرفي الأردني، والتي تجاوزت الأموال المختلسة فيها نحو 100 مليون دينار (200 مليون دولار امريكي).

وبحسب الصحيفة فإنه ستسند إلى المتهمين 3 تهم رئيسية قيد الإعداد في لائحة الاتهام، هي الاختلاس بالاشتراك والاحتيال بالاشتراك وإساءة الأمانة بالاشتراك.

وأضاف المصدر أن محاكمة المتهمين الرئيسيين في القضية ستتم وفقا لأحكام قانوني العقوبات والجرائم الاقتصادية، إضافة إلى محاكمة أشخاص آخرين وآخرين اعتباريين، هم عبارة عن شركات معظمها مسجلة في الخارج ومملوكة من قبل رئيس مجلس إدارة البنك، المتهم الأول في القضية، ومن لهم صلة به وآخرين لهم متورطين استخدموا كواجهة.

وتكشفت الخيوط الأولى للقضية في عام 2002 حيث اتهم عدد من مسؤولي البنك وشركاء لهم باختلاس مبالغ مالية من البنك، إلا أن السلطات المختصة تمكنت من استرجاع جزء من المبالغ المختلسة من عدد من المتهمين وذهبت جل الأموال المسترجعة لصالح المودعين.

وكانت قضية بنك فيلادلفيا الذي، تأسس عام 1993 أحيلت بقرار من رئيس الوزراء نهاية عام 2002 إلى محكمة أمن الدولة بعدما كشف جهاز الرقابة والتفتيش في البنك المركزي الأردني خيوط فساد واختلاسات ارتكبتها ادارة البنك اضافة إلى مصاعب في تحصيل تسهيلات ائتمانية غير مسنودة متخذاً إجراءات لاحتواء تفاقم القضية ولمعالجة أوضاع البنك انقاذا لحقوق المودعين.

وبنك فيلادلفيا، الذي دمج في البنك الأهلي هو نتاج اندماج شركة بيت التمويل الأردني وداركو للاستثمار والاسكان.

وتعتبر قضية بنك فيلادلفيا ثالث أكبر قضية فساد مالي في الجهاز المصرفي الأردني، بعد قضية التسهيلات البنكية عام 2002 التي تورط بها مدير المخابرات العامة السابق سميح البطيخي، الذي اتهم باستخدام سلطاته لمنح أحد رجال الأعمال الأردنيين تسهيلات مالية من ثلاثة بنوك ولم يتم تسديد تلك التسهيلات.

وأنهى البطيخي قبل ثلاثة أشهر مدة سجنه التي استمرت أربع سنوات بعدما تمت إدانته في القضية.

وهناك قضية بنك البتراء الذي كان يرأس مجلس إدارته زعيم المؤتمر الوطني العراقي أحمد الجلبي، الذي تتهمه السلطات الأردنية بالتسبب في إفلاس البنك وإنهياره عام 1989 بعد اختلاسه ما يزيد عن مئتي مليون دولار من البنكم وهروبه خارج الأردن.

انفتاح عدن وتوافر القات يجذبان اليها اعدادا كبيرة من السياح الخليجيين

عدن ـ من خالد الحمادي:

تغص عدن كبرى مدن الجنوب اليمني بالسيارات الخليجية، وخصوصا السعودية منها، مع تحول هذا المرفأ العريق الى وجهة مفضلة للسياح ولا سيما الخليجيين منهم، نظرا لانفتاحها وتوفر مادة القات التي تستهويهم فيها.

واصبح مجمع عدن التجاري او «عدن مول»، اكبر مركز للتسوق في اليمن، وجهة رئيسية للتسوق يقصده الخليجيون حتى ان زائره هذه الايام يشعر كأنه في سوق دولة خليجية، بكل ما فيه من مظاهر التسوق وازدحام الشبان الخليجيين وآخر صيحات المعاكسات عبر تقنيات الهاتف الجوال.

ويقول السعودي وليد الذي جاء الى عدن مع صديقه عادل «سافرت كثيرا الى العديد من المدن العربية والغربية لكن استقر بي الحال خلال السنوات الأخيرة في هذه المدينة الساحرة». واضاف ان عدن «جميلة بطبيعتها وبأناسها الطيبين وبكل وسائل الترفيه فيها».

وقد زار وليد عدن أربع مرات منذ اعتداءات 11 ايلول (سبتمبر) 2001. ويقول انه وجدها البديل الأفضل للعديد من الوجهات السياحية التي كان يقصدها في كل صيف، وبالذات الدول الغربية التي غيرت معاملتها مع السعوديين الزائرين لها بعد تلك الأحداث.

ويقول «عندما أزور عدن لا اشعر بفارق اجتماعي كبير بين المحيط الذي اعيشه في السعودية وبين الناس الذين اتعامل معهم في عدن. اشعر هنا بالأمن والأمان. اشعر ان لا احد من الذين اتعامل معهم يحاول استغلالي أو التحايل علي، عدن تحترم الزائر لها وتعتبره ضيفا».

ويشدد وليد على ان عدن «مدينة رخيصة جدا وقريبة جغرافيا من الأراضي السعودية».

ويأتي وليد وعادل لشراء مادة القات التي تستهوي السياح الخليجيين والمتوفرة في السوق المخصص لها في قلب المدينة.

ومادة القات التي تمضغ في الفم لساعات طويلة محظورة في السعودية وفي جميع دول الخليج التي تصنفها ضمن المواد المخدرة، بينما هي منتشرة ومسموح بها في اليمن بدون قيود.

ويشاطر الاماراتي احمد وليد الرأي. ويقول ان الكثير من السياح الخليجيين يبحثون عن السياحة الترفيهية «ووجدوا ضالتهم في عدن بمستوى يوازي العديد من المدن السياحية العربية، وربما يتفوق عليها من حيث التنوع الترفيهي وتعدد المصادر وقلة الكلفة».

وكانت السياحة في اليمن تعتمد بدرجة رئيسية على السياح الغربيين حتى مطلع العقد الحالي الذي شهد تحولا نحو السياحة الخليجية ما دفع السلطات اليمنية الى محاولة الاستجابة لمتطلبات المرحلة الجديدة من توفير تسهيلات ومنح تأشيرات دخول مجانية للسياح الخليجيين وتوفير عناصر السياحة الترفيهية.

ويؤكد محمد علي وهو مدير فندق في عدن ان «موسم الصيف العدني يشهد اعلى مستويات الاشغال الفندقي»، موضحا ان غالبية نزلاء الفنادق من الخليجيين.

وضيف ان «وسائل الترفيه في فنادق عدن اصبحت من ضروريات تشغيلها ومن وسائل تحريك نشاطها».

من جهته قال وزير السياحة اليمني نبيل الفقيه لوكالة فرانس برس ان الحكومة اليمنية أصبحت تعول كثيرا على السياحة الخليجية. واضاف ان «اعداد السياح الخليجيين في ازدياد مستمر، وقد وصل عددهم العام الماضي إلى 75 % من نسبة عدد السياح الاجمالي البالغ حوالي 350 الف شخص».

وتابع «نأمل أن نستطيع تقديم كل ما يسهم ويساعد على جذب السياح الخليجيين لليمن ومحاولة رفع نسبتهم أكثر فأكثر».

واكد ان البرامج السياحية اليمنية اصبحت «تستهدف بدرجة اساسية السياح العرب والخليجيين والسعوديين خصوصا حيث نسعى الى تنشيط السياحة العائلية والى استقطابها من هذه الدول المجاورة لليمن».

واشار الى ان البرامج الموجهة لمنطقة الخليج والسعودية تحديدا «رخيصة واسعارها في متناول الجميع. فهناك برامج سياحية الى اليمن لمدة اسبوع لا تتجاوز قيمتها 320 دولارا، تشمل تذكرة السفر والإقامة في فندق 4 نجوم ووسائل المواصلات الداخلية».

وأوضح «اننا في اليمن نستهدف بشكل اساسي السياحة العائلية من حيث توفير المناخ الطبيعي والطقس الجميل وتوفير الخدمات الاساسية كالمطعم والمشرب والمسكن المناسب وغيرها وكذلك المحلات التجارية التي توفر فرصا جيدة لسياحة التسوق والتي تعد هدفا رئيسيا للسياحة العائلية».

ومع ان الصيف اليمني في المدن الجبلية مثل اب وصنعاء وغيرها يتمتع بطقس جميل مع هطول الامطار الصيفية. الا ان هذا النوع من السياحة لا يستهوي سوى بعض رواد السياحة العائلية من الخليجيين الذي يعانون من الصيف الحار في بلدانهم فيما البعض الآخر يجذبه الانفتاح السائد في مدينة عدن.

واكد تقرير للمنتقى المرأة للدراسات والتدريب في اليمن ان «عدن مدينة منفتحة للسياحة الداخلية والاجنبية، ولديها تراث من شيوع ما هو محظور وغير موجود في المدن الاخرى حيث انتشار المشروبات الروحية والحفلات الساهرة والراقصات وبعضهن أجانب كالروسيات».

وتفردت عدن بهذا الانفتاح بحكم احتلالها من قبل بريطانيا لمدة 128 عاما وكانت من أهم موانئ المنطقة العربية حتى ستينات القرن الماضي، ثم حكمها نظام اشتراكي حتى 1990 حولها الى جزء من منظومة الاشتراكية الدولية في السياسة والانفتاح الاجتماعي.

خلاف بين الحكومة المصرية وموبينيل لاستخدامها تكنولوجيا جديدة دون ترخيص الجيل الثالث من المحمول

■ القاهرة ـ رويترز: قالت الشركة المصرية لخدمة التليفون المحمول (موبينيل) ان هيئة الرقابة على الاتصالات ابلغت الشركة انه يتعين عليها اما التوقف عن استخدام تكنولوجيا البيانات المطورة (اي.دي.جي.اي) التي تمكن المستخدم من رؤية الفيديو على الهاتف أو التقدم بطلب للحصول على ترخيص الجيل الثالث للمحمول.

وقالت موبينيل التي ارجأت طلب الحصول على ترخيص الجيل الثالث لخدمة المحمول السريعة لمدة عام مشيرة الى شروط «غير مشجعة» ان المناقشات مستمرة لحل الخلاف.

ويتكلف ترخيص الجيل الثالث 580 مليون دولار.

وقال متحدث باسم موبينيل «ان الهيئة الوطنية للرقابة على الاتصالات طلبت من موبينيل التوقف عن تقديم خدمة المعلومات المطورة استنادا الى فهم انها ترتبط بتكنولوجيا الجيل الثالث التي تتطلب الحصول على ترخيص».

وأضاف المتحدث في رد كتابي على أسئلة رويترز «المناقشات جارية بين الطرفين بهذا الخصوص».

لكن موبينيل التي تملك شركة اوراسكوم تليكوم حصة الاغلبية فيها قالت ان هناك تفاهما بينها وبين الحكومة على ان تواصل استخدام التكنولوجيا ما استمرت المناقشات.

وبدأت موبينيل استخداما تجريبيا لهذه التكنولوجيا في أوائل عام 2006 وتعرض الان خدماتها في المدن الكبرى والمطارات. وتتيح التكنولوجيا نقل معلومات غير صوتية بمعدل أسرع بما بين ثلاث وخمس مرات من تكنولوجيا (جي.بي.ار.اس).

وقال المتحدث «موبينيل متمسكة بموقفها القائل بان تكنولوجيا (اي.دي.جي.اي) هي نسخة مطورة من تكنولوجيا (جي.بي.ار.اس) وان كليهما من تكنولوجيات الجيل الثاني التي لا تحتاج لترخيص جديد».

ولم يتسن الاتصال بمسؤولين من هيئة الرقابة للتعليق.

وسيتعين على شركتي المحمول العاملتين في مصر دفع نحو 580 مليون دولار للحصول على ترخيص الجيل الثالث لان سعر الترخيص مرتبط بالعرض المرتفع بشكل غير متوقع لثالث شركة لخدمة الهاتف المحمول في البلاد.

وبيع ترخيص الشركة الثالثة في مزاد الشهر الماضي لشركة اتصالات الاماراتية مقابل 16,7 مليار جنيه مصري (2,9 مليار دولار).

وهذا السعر المرتفع الذي يتعين على الشركتين القائمتين دفعه للحصول على ترخيص الجيل الثالث دفع المجموعة المالية القابضة ـ هيرميس لخفض تقديرها للسعر العادل لاسهم الشركتين الى 202,30 جنيه لموبينيل و110,40 جنيه لفودافون.

وأغلق سهم موبينيل اليوم على 138,51 جنيه.

واعلنت الشركة في تموز (يوليو) الماضي تحقيق ربح صاف بلغ 657 مليون جنيه في النصف الاول من العام.

وقالت فودافون انها تدرس ما اذا كانت ستشتري ترخيص الجيل الثالث وانها تبحث الشروط مع الهيئة الرقابية.

قناة السويس تحقق رقما قياسيا في الحمولات والعائدات

الاسماعيلية

من يسري محمد:

قال أحمد علي فاضل رئيس هيئة قناة السويس امس الاربعاء أن القناة حققت خلال العام المالي الماضي المنتهي في حزيران (يونيو) الماضي رقما قياسيا جديدا في الحمولات المارة.

وقال فاضل لرويترز «بلغ اجمالي الحمولات المارة بقناة السويس خلال العام المالي الماضي نحو 702,2 مليون طن وهي اعلى حمولات تحققها قناة السويس منذ افتتاحها للملاحة في عام 1869». وكانت أعلى حمولات حققتها قناة السويس خلال السنة السابقة وبلغت 646,5 مليون طن.

وقال فاضل ان السفن المارة خلال السنة المالية الاخيرة بلغ عددها 18476 سفينة وهي اعلى معدل لعبور السفن منذ 20 عاما الا أنها لم تحقق رقما قياسيا جديدا حيث بلغ أعلى عدد للسفن العابرة 22545 في عام 1982.

وتابع فاضل «عدم تحطيم الرقم القياسي للسفن أمر لا يشغلنا لان قناة السويس تحصل رسومها على الحمولات وليس أعداد السفن».

وحققت قناة السويس خلال السنة المالية الماضية عائدات قياسية بلغت 3,564 مليار دولار مقابل 3,290 مليار دولار في السنة السابقة. وقال رئيس الهيئة أن قرار رفع رسوم المرور بقناة السويس لم يؤثر على أعداد السفن المارة بالقناة او الحمولات.

وكانت قناة السويس قد رفعت رسوم المرور بقناة السويس بنحو 6 في المئة خلال العامين الماضيين على جميع انواع السفن المارة.

وتابع ان هذه الزيادة لم تضر بملاك السفن ولم يكن لها تأثير ملحوظ في سوق النقل البحري نتيجة ارتفاع أسعار الشحن عالميا وارتفاع أسعار المواد الخام التي تدخل في عمليات بناء السفن.

وقال انه يتوقع استمرار الارتفاع في عائدات قناة السويس والحمولات المارة نتيجة الانتعاش التجاري الواضح في حركة التجارة العالمية والاتجاه نحو نقل البضائع بنظام التحوية اضافة الى الانتعاش التجاري بالهند والصين والذي زاد من حركة استيراد المواد الخام واعادة تصدير المنتجات المصنعة.

وواصل فاضل قائلا «نتوقع أن يشهد العام المالي المقبل ارتفاعا اخر في الحمولات والعائدات حيث يتوقع أن تزيد حركة التجارة المارة عبر القناة بنسبة لن تقل عن ثلاثة في المئة والتي ستحدث نتيجة اجتذاب سفن وحمولات جديدة للمرور بالقناة بعد الانتهاء من المرحلة الحالية لتعميق غاطس القناة».

وتنتهي المرحلة الحالية لتعميق غاطس قناة السويس بنهاية العام الجاري بعدها ستصبح القناة قادرة على استقبال السفن التي تزيد غاطسها عن 66 قدما بدلا من 62 قدما وحتى حمولة 220 ألف طن بدلا من 200 طن حاليا. وتبلغ التكلفة الاجمالية لهذه المرحلة نحو 1,2 مليار جنيه (نحو 209 ملايين دولار) عند الانتهاء منها.

اليمن يسعى لزيادة انتاج النفط والغاز من حقول بحرية

صنعاء ـ من محمد صدام:

قال وزير النفط اليمني خالد محفوظ بحاح ان اليمن يأمل في ان يشجع ارتفاع أسعار النفط شركات النفط الدولية على التنقيب قبالة سواحله في اطار سعي البلاد للتعويض عن الانخفاض في انتاجها من الخام.

وقال الوزير في حديث مع رويترز ان اليمن وهو ليس من أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (اوبك) يضخ نحو 380 الف برميل يوميا انخفاضا من 470 الف برميل يوميا في عام 2002 بسبب انخفاض الانتاج من حقول على وشك النضوب.

وقالت صنعاء انها تهدف الى زيادة الانتاج الى 500 الف برميل يوميا في الاعوام القليلة المقبلة مع بدء الانتاج من مناطق امتياز جديدة.

وقال بحاح «مع تزايد الطلب على النفط والاسعار التي تجاوزت حاجز 70 دولارا امريكيا للبرميل الواحد نحن متفائلون بامكانية استقطاب شركات عالمية ذات خبرة للتنقيب عن النفط في البحر بشكل خاص والبر بشكل عام».

وأضاف «خاصة وأن القطاعات المنتجة للنفط حاليا جميعها في البر».

وقال بحاح ان شركة اويل سيرش المسجلة في استراليا ستبدأ التنقيب في القطاع (15) في بحر العرب في النصف الثاني من العام الجاري وأضاف أن شركة بريطانية بدأت العام الماضي التنقيب في البحر الاحمر.

وتفيد بيانات هيئة استكشاف وانتاج النفط أن 12 فقط من 87 من قطاعات النفط اليمنية تنتج النفط في حين ان أكثر من 20 مازال يجري التنقيب فيها.

وابرم اليمن اتفاقات مشاركة في الانتاج في العديد من القطاعات وسيعلن الفائز بثالث عطاء على القطاع 14 في تشرين الثاني (نوفمبر).

وقال الوزير «لدينا مؤشرات ايجابية وتوقعات واعدة لنتائج جديدة على الصعيد الاستكشافي والانتاجي سيتم الاعلان عنها قريبا. وخلال العام الجاري سيتم حفر 183 بئرا استكشافية وتطويرية نعلق عليها توقعات كبيرة».

وقال بحاح ان الانتاج بدأ في الاونة الاخيرة في القطاع الذي تديره كالفالي بتروليوم الكندية بمعدل 6000 برميل يوميا.

وقال ان الهدف هو زيادة الانتاج بعد اتمام مد خط انابيب الغاز من القطاع في حضرموت الى مأرب. وتابع «هناك امكانية كذلك لرفع الانتاج من قطاع 15 شرق شبوة... واثبتت نتائج وجود النفط بكميات تجارية في القطاع اس2 بمنطقة العقلة بمحافظة شبوة».

وقال اليمن ان الانتاج من قطاع اس2 الذي تديره شركة أو.ام.في الاسترالية من المتوقع أن يبدأ في ايلول (سبتمبر) بمعدل خمسة الاف برميل يوميا وقد تزيد الى عشرة الاف في العام المقبل.

وقال بحاح في تصريحات نقلتها وسائل الاعلام الرسمية يوم الاثنين ان اليمن سيجري تقييما لاحتياطياته من النفط والغاز العام المقبل. وتقدر احتياطياته من الخام بنحو 5,7 مليار برميل حسب بيانات موقع وزارة النفط على الانترنت.

وتتوقع البلاد البدء في تصدير الغاز الطبيعي المسال بمعدل 6,7 مليون طن سنويا في عام 2008. وتقدر احتياطيات اليمن من الغاز الطبيعي بنحو 16,3 ترليون قدم مكعبة.

دعوة الدول الغنية لاجراء تغييرات جوهرية بسياساتها لتفادي كارثة مائية بالفقيرة

■ جنيف ـ رويترز: قال الصندوق العالمي للبيئة امس الاربعاء انه يتعين على الدول الغنية أن تجري تغييرات جوهرية في سياساتها اذا كان لها أن تتفادى كارثة مائية تواجه الدول الفقيرة.

وقال الصندوق وهو منظمة عالمية معنية بحماية البيئة في مسح لدول صناعية ان الكثير من المدن تخسر بالفعل معركة الحفاظ على امدادات المياه في الوقت الذي تتحدث فيه الحكومات عن ضرورة الاقتصاد في استخدام المياه لكنها تفشل في الوفاء بتعهداتها.

وحذر التقرير من ان «دعم التوسع الصناعي وزيادة اعداد السكان يؤديان لمعدلات استهلاك مرتفعة يجعل بعض مدن العالم الاول على مقربة من استنفاد امدادات المياه كما أنه تهديد تلوح نذره في الكثير ان لم يكن معظم المدن الاخرى».

ويقول التقرير ان قطاعات الزراعة في الدول الاكثر غنى يتعين ان تدفع ثمنا أكبر للمياه وان تتحمل مسؤولية استخدامها بشكل اكثر كفاءة وان تحسن معالجة العوادم مثل الملح خصوصا في المناطق التي توجد بها الكثير من مزارع الماشية.

وقال التقرير انه من اشبيلية في اسبانيا الى ساكرامنتو في كاليفورنيا وسيدني في استراليا أصبحت المياه قضية سياسية خطيرة على الاصعدة المحلية والاقليمية والوطنية نظرا لان التغير في المناخ وفقدان اراض منخفضة يقلل بشدة امدادات الماء.

وقال التقرير «على الصعيد الخطابي اصبح من المقبول في الدول المتقدمة القول بأن المياه يجب استخدامها بشكل أكثر كفاءة وانها يجب ان تصبح متاحة للبيئة بكمية كافية من اجل ان يستمر النظام البيئي في العمل. «وتقر الكثير من الدول ايضا بأن اصلاحات واسعة ومكلفة للغاية يجب القيام بها من اجل تقليص بعض الضرر الذي لحق بالانظمة المائية واساليب تخزين مياه الامطار».

لكن التقرير اضاف قائلا «من الصعب للغاية تحويل الكلمات الى واقع فعلية في مواجهة ممارسات تم الاعتياد عليها وضغوط مكثفة تمارسها جماعات مصالح».

وقال التقرير انه في اوروبا فان دولا تطل على المحيط الاطلسي تعاني من تكرار موجات جفاف بينما في منطقة البحر المتوسط يجري استنفاد الموارد المائية بسبب الطفرة الكبيرة في الانشطة السياحية والزراعية التي تقوم على الري.

وفي استراليا التي تعد بالفعل واحدة من اكثر قارات العالم جفافا فان ملوحة التربة اصبح خطرا رئيسيا يتهدد مناطق كبيرة من اهم الاراضي الزراعية بينما تستخدم اماكن كثيرة في الولايات المتحدة كميات من المياه اكثر بكثير من الكميات التي تتجدد طبيعيا. وحتى في اليابان التي يسقط فيها المطر بكميات كبيرة فان تلوث امدادات المياه أصبح قضية خطيرة.

وقال تقرير الصندوق العالمي ان الصورة العامة ستزداد سوءا في الاعوام المقبلة لان ارتفاع درجات الحرارة في العالم يتسبب في سقوط كميات اقل من الامطار وزيادة تبخر المياه وتغيير نمط ذوبان الجليد من المناطق الجبلية.

واقترح التقرير سبعة سبل للتغلب على المشكلة وهي الحفاظ على الاماكن التي تتجمع فيها مياه الامطار والاراضي الواطئة وايجاد توازن بين استهلاك المياه والحفاظ عليها وتغيير الانماط السائدة في التعامل مع المياه واصلاح البنى التحتية العتيقة وزيادة اسعار المياه التي يدفعها المزارعون وتقليل تلوث المياه واجراء المزيد من الدراسات على انظمة المياه.

معهد دولي: سوء ادارة المياه والاستهلاك المفرط يهددان بوقوع أزمات نقص ستهدد مليارات البشر

كانبيرا ـ من جيمس غروبيل:

قال المعهد الدولي لادارة المياه امس الاربعاء ان ثلث العالم يواجه نقصا في المياه بسبب سوء ادارة الموارد المائية والارتفاع الهائل في استخدامها خاصة بسبب الزراعة.

وقال المعهد الدولي المعني بشؤون ادارة المياه العذبة في مؤتمر للتنمية عقد بكانبيرا في استراليا ان ندرة المياه في أنحاء العالم تزيد بسرعة أكبر مما كان متوقعا وان الزراعة تمثل 80 في المئة من الاستهلاك العالمي للمياه.

وذكر فرانك ريغسبرمان المدير العام للمعهد انه على مستوى العالم زاد استخدام المياه ستة أمثال خلال المئة سنة الماضية وسوف يتصاعف مرة أخرى بحلول 2050 خاصة بسبب الري والاحتياجات الاخرى الخاصة بالزراعة.

وأضاف أن مليارات البشر في اسيا وافريقيا يواجهون بالفعل نقص المياه بسبب سوء ادارة الموارد المائية. وأردف قائلا «لن تنفد المياه المعبأة قريبا ولكن بعض الدول نفدت منها المياه لدرجة تحول دون انتاج الغذاء الخاص بها». وتابع «دون تحسين وسائل انتاج المياه... ستكون تداعيات ذلك المزيد من ندرة المياه وزيادة أسعارها بسرعة».

ومن المقرر أن يصدر رسميا المعهد ومقره سريلانكا والذي تموله منظمات البحوث الزراعية الدولية النتائج التي توصل اليها خلال مؤتمر يعقد بالسويد في وقت لاحق هذا الشهر.

وقال ريغسبرمان ان ندرة المياه في اسيا واستراليا تؤثر على نحو 1,5 مليار شخص وان سببها الافراط في استخدام مياه الانهار في حين ان ندرتها في افريقيا ترجع الى الافتقار الى البنية الاساسية لتوصيل المياه الى من يحتاجونها.

وذكر ريغسبرمان ان هناك الحاجة لبذل المزيد من الجهود لتشجيع الزراعة التي تقوم على الري بمياه الامطار وزيادة تخزين المياه في افريقيا حيث يعاني الكثيرون من ندرة المياه.

غير أن مشكلات ندرة المياه من الممكن التغلب عليها بالمزيد من الاستخدام الفعال للمياه واعادة تدويرها وتحديد أسعار أفضل للمياه المعبأة التي تماثل في سعرها أسعار النفط.

وقال ان ارتفاع مستوى المعيشة في الهند والصين سيؤدي الى ارتفاع الطلب على الغذاء الافضل مما يجعل هناك حاجة لمزيد من المياه لانتاجه. وقال ريغسبرمان ان من الضروري رفع أسعار المياه لمواجهة زيادة متوقعة بنسبة 50 في المئة في كمية الغذاء التي سيحتاجها العالم خلال العشرين سنة القادمة.

وقال انه في استراليا التي تمر بخامس عام من الجفاف فان تكلفة مياه الري تقل عن خمسة سنتات أمريكية للمتر المكعب مقارنة بدولار أو دولارين للمتر المكعب من مياه الشرب في المنازل ومئة الى مئتي دولار للمتر المكعب لمياه الشرب المعبأة.

وقال وزير الخارجية الاسترالي الكسندر داونر ان الباحثين الاستراليين يتعاونون مع نظرائهم في الصين للتوصل الى طرق ري جديدة للارز في حين أن برامج المساعدات الاسترالية تعكف على تحسين المياه في نهر ميكونغ عبر لاوس وكمبوديا وتايلاند وفيتنام.

وحذر تقرير أصدره الصندوق العالمي للحياة البرية اليوم من أن الدول الغنية مثل استراليا ليست بمنأى عن أزمة المياه المقبلة.

وأضاف أن سيدني تستخدم كميات من المياه اكبر مما يمكن تعويضها وان استراليا بها واحدة من اكبر معدلات استهلاك المياه في العالم.